

أسباب التباين بين أسعار المستهلكين وأسعار الجملة في مصر في الآونة الأخيرة

في حين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كان أقل استجابة لانخفاض سعر الصرف نتيجة زيادة الدعم السلعي، وعدم تعديل أسعار السلع غير القابلة للتجارة لتعكس الارتفاع في التكلفة. ومستقبلا، ومع بلوغ الدعم مستويات غير قابلة للاستدامة، وعندما يكتمل تأثير سعر الصرف على القطاع غير القابل للتجارة، ويستعيد الاقتصاد عافيته، فسوف ترتفع تكلفة المعيشة، حتى في حالة بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة. وهو ما معناه أن انخفاض تكلفة المعيشة حاليا سيقابله ارتفاع في هذه التكلفة فيما بعد، وهذه النتيجة لها انعكاسات مختلفة بالنسبة للسياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية.

ويتناول هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية النتائج المشار إليها أعلاه في أربعة أقسام رئيسية. يستعرض القسم الأول اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الآونة الأخيرة. بعدها يتناول القسم الثاني العوامل المسؤولة عن تباين المؤشرين مع التركيز على اختلاف أسلوب قياسهما، ثم يناقش القسم الثالث هذا التباين في ضوء التحولات الأخيرة في السياسة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف وسياسة الدعم السلعي. وختاما، يطرح القسم الرابع بعض الدلالات ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية.

١- اتجاهات أسعار المستهلكين وأسعار الجملة في الآونة الأخيرة

مع بدء برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي في مصر عام ١٩٩١، شهدت أسعار المستهلكين وأسعار الجملة اتجاهات تنازليا استمر حتى عام ٢٠٠١ (شكل ١). حيث انخفض معدل التضخم، مقاسا بالتغير في أسعار المستهلكين، من ١٩,٨٪ في ١٩٩١ إلى ٢,٣٪ في ٢٠٠١، كما انخفض هذا المعدل، مقاسا بأسعار الجملة، من ١٧,٩٪ إلى

شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة اتجاهات تنازليا في مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ نظرا لاتباع سياسات نقدية ومالية تقييدية، ونظام سعر صرف ثابت. إلا أنه منذ ذلك الحين، اتخذ المؤشران اتجاهات تصاعديا في سياق سياسات كلية أكثر تحمرا وانخفاض قيمة الجنيه المصري. فضلا عن ذلك، فقد زاد معدل التغير في أسعار الجملة بصورة ملموسة مقارنة بمعدل التغير في أسعار المستهلكين حتى بلغت الفجوة بينهما ١٠,١٪ عام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ٣,٧٪ عام ٢٠٠٢.

ويشير الارتفاع والتباين بين المقياسين المستخدمين في حساب معدل التضخم مجموعة من الأسئلة، أهمها: في حين أن ارتفاع المؤشرين كان أمرا متوقعا عقب انخفاض سعر الصرف، فما سبب التباين الحاد بينهما؟ وهل يعكس هذا التباين ضعف قنوات انتقال آثار سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين (low pass-through) نتيجة لسياسات معينة مثل الدعم المباشر للأسعار؟ وإن صح هذا التفسير، وبشرط بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، هل يعني ذلك أن أسعار المستهلكين سوف تشهد مزيدا من الارتفاع مستقبلا؟ يقدم هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية إجابات عن هذه الأسئلة.

وتخلص الورقة إلى أن التباين بين معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة في الآونة الأخيرة يمكن إرجاعه إلى التفاعل بين كيفية حساب المؤشرين (وخاصة من حيث المجال والأوزان والأسعار) والتحولات الأخيرة في السياسة الاقتصادية (مثل سعر الصرف والدعم السلعي). وتحديدًا، فقد عكس الرقم القياسي لأسعار الجملة الانخفاض في سعر الصرف بصورة سريعة ولمموسة نظرا لارتفاع وزن السلع القابلة للتجارة في تكوين هذا المؤشر.

تعتبر سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل - الرئيس الفخري

طاهر حلمي - رئيس مجلس الإدارة

جلال الزربة - نائب رئيس مجلس الإدارة

حازم حسن - الأمين العام

عمر مهنا - أمين الصندوق الفخري

أحمد المغربي

أحمد بهجت

أحمد جلال

أحمد عز

أيمن لاط

جمال مبارك

حاتم نيازي مصطفى

رائد يحيى

رشيد محمد رشيد

شفيق البغدادي

عادل اللبان

فاروق الباز

مجدي إسكندر

محمد العريان

محمد تيمور

محمد شفيق جبر

محمد فريد خميس

محمد لطفي منصور

معتر الألفي

منير عبد النور

الإدارة

أحمد جلال

المدير التنفيذي ومدير البحوث

المنتجات التعدينية غير المعدنية، المعادن ومنتجاتها، الآلات والمعدات، ووسائل النقل. في حين تشمل السلع المتضمنة فقط في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين السلع المعمرة، الخدمات الطبية، السكن، النقل والاتصالات، وبعض بنود الإنفاق الشخصي.

وتؤدي الفروق في المجال إلى اختلافات في اتجاه المؤشرين. فمعدل أعلى للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مقارنة بالرقم القياسي لأسعار الجملة، قد يعني أن السلع والخدمات المتضمنة في المؤشر الأول قد شهدت معدل تغير أعلى في الأسعار من السلع التي يشملها الأخير.

الأوزان

وحتى لو تماثلت المجموعات السلعية في الحالتين، فمن الممكن أن يستمر التباين بين المؤشرين نظرا لاختلاف الأوزان النسبية لمكونات كل مؤشر. وقد تكون هذه الاختلافات كبيرة حتى بالنسبة للمنتج الواحد كما يتبين من الجدولين ١ و ٢. فالمواد الغذائية والمشروبات، على سبيل المثال، مشمولة في كلا المؤشرين، إلا أن وزنها يبلغ ٥٦,٣٪ في حساب معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، في حين يبلغ وزنها ٢٤,٧٪ في حالة حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة.

ويتسق اختلاف الأوزان مع الهدف من كل مؤشر. فمن جهة، يهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى حساب التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون، ولهذا تستند أوزان هذا المؤشر إلى مسوح الدخل والإنفاق في القطاع العائلي. ومن الجهة الأخرى، يهدف الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى حساب معدل التحرك في أسعار المنتجات الصناعية والزراعية، ولذا يتم تحديد أوزانه بناء على مكونات الناتج الإجمالي لكلا القطاعين.

جدول (١): الأوزان النسبية للسلع والخدمات المستخدمة في تكوين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر (نسبة مئوية)*

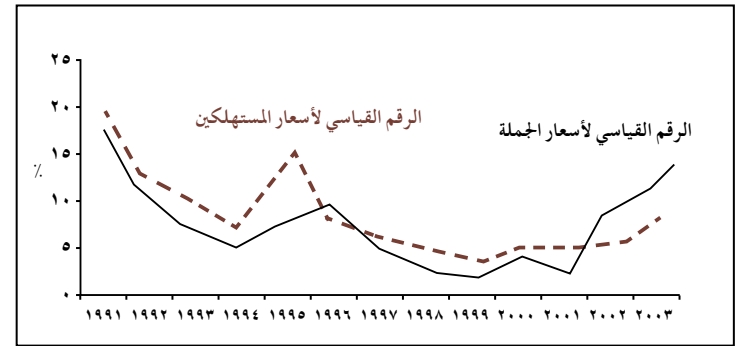
الأوزان	السلع والخدمات
٥٦,٣	المواد الغذائية والمشروبات
٩,٠	الملابس
١٠,٤	السكن
٤,٤	الأثاث والسلع المعمرة
٣,٨	الخدمات الطبية
٤,٢	النقل والاتصالات
٧,٢	المنتجات التعليمية والثقافية والترفيهية
٤,٧	بنود الإنفاق الشخصي

*أجري آخر تعديل في الأوزان عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ديسمبر ٢٠٠٣.

١,٠٪ في السنوات نفسها. فضلا عن ذلك، فقد تحرك المؤشران بصورة متسقة خلال تلك الفترة، مع تجاوز معدل التغير في أسعار المستهلكين نظيره في أسعار الجملة نتيجة لهامش الربح الذي يضيفه تجار التجزئة إلى أسعار الجملة. إلا أنه منذ عام ٢٠٠١، اتخذ المعدلان اتجاهها تصاعديا، مع زيادة معدل التغير في أسعار الجملة بصورة أكبر. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ معدل التغير في أسعار الجملة ١٤,٤٪، مقارنة بـ ٤,٣٪ بالنسبة لأسعار المستهلكين. وزادت الفجوة بين المؤشرين من ٣,٧٪ في ٢٠٠٢ إلى ١٠,١٪ في ٢٠٠٣.

الشكل (١): تطور أسعار المستهلكين وأسعار الجملة في مصر، ١٩٩١-٢٠٠٣



المصدر: IMF, International Financial Statistics, online database, 2004.

ولا تعد الزيادة في كلا المؤشرين في الفترة الأخيرة أمرا مستغربا. فقد كان متوقعا أن يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار الواردات وخفض أسعار الصادرات، وكلاهما له آثار تضخمية مباشرة وغير مباشرة (كما سنناقش فيما يلي). لكن الأمر الذي لا يتسم بنفس القدر من الوضوح هو سبب الاختلاف الحاد بين المؤشرين.

٢- تفسير التباين عن طريق اختلاف أساليب القياس

على الرغم من أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة مصممان لحساب معدل التضخم باستخدام نفس الصيغة (Laspeyres)، إلا أنهما يختلفان من حيث المجال والأوزان والأسعار المستخدمة في حسابهما^١.

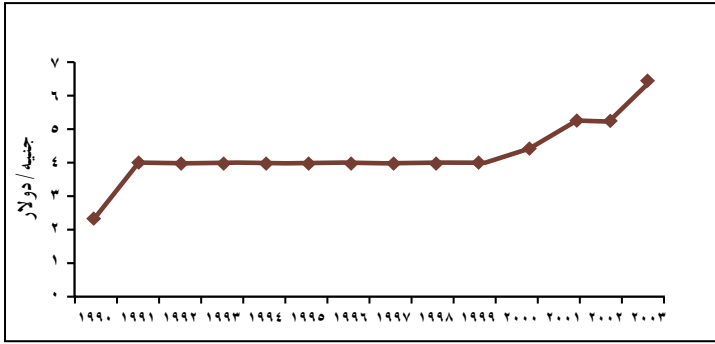
المجال

لا يشمل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة نفس المجموعات السلعية. فالأول يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات، في حين يعكس الأخير التغير في أسعار السلع فقط. كذلك، فإن التغير في أسعار المستهلكين يعكس التحرك في أسعار السلع والخدمات للمنتجات النهائية، في حين أن التغير في أسعار الجملة يعكس بالإضافة إلى ذلك التغير في أسعار المنتجات الوسيطة. أي أن كلا المؤشرين يعكس التغير في أسعار بعض البنود التي لا يتضمنها الآخر. على سبيل المثال، تشمل السلع التي يتضمنها فقط الرقم القياسي لأسعار الجملة المنتجات الجلدية، الورق والطباعة، الكيماويات ومنتجاتها، الوقود ومشتقاته، المطاط والبلاستيك،

٣- تفسير التباين عن طريق التحولات في السياسة الاقتصادية

يعد أسلوب إدارة سعر الصرف والدعم السلعي من أهم التحولات في السياسة الاقتصادية في مصر في الآونة الأخيرة، وذلك من حيث التأثير على مستويات الأسعار. فقد شهد سعر الصرف تخفيضات اسمية متتالية قبل تعويم الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣، وانخفاضا ملموسا منذ ذلك الحين. وإجمالاً، انخفضت قيمة الجنيه بنسبة ٦٦,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (شكل ٢). أما فيما يتعلق بالدعم السلعي، فقد قامت الحكومة بزيادته من ٦,٩ مليار جنيه في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١٠,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وذلك في محاولة لإبقاء أسعار السلع الأساسية في متناول محدودي الدخل. وسوف نناقش كلا السياستين فيما يلي نظراً لاختلاف تأثيريهما على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة.

الشكل (٢): تطور سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري مقابل الدولار، ١٩٩٠-٢٠٠٣



المصدر: IMF, International Financial Statistics, online database, 2004. At: http://ifs.apdi.net/imf/output/6E399C47-6CD4-41D0-B0C4-956EAEDD43DA/IFS_Table_12630.7645625.xls

تأثير سعر الصرف على التضخم Pass-through

وفقاً للنظرية الاقتصادية، يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى رفع أسعار الواردات وخفض أسعار الصادرات، وكلاهما تنجم عنه زيادة في معدل التضخم المحلي بشكل مباشر أو غير مباشر. وتحدث هذه الزيادة بصورة مباشرة من خلال تأثير سعر الصرف على أسعار الواردات (مقومة بالعملة المحلية)؛ وبصورة غير مباشرة من خلال تأثير سعر الصرف على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية. وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المنتجة محلياً، ومن ثم الطلب الإجمالي ومعدل التضخم (Svensson 1998).

والسؤال هو: لماذا اختلف تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصري مؤخراً على معدل التغيير في المؤشرين؟ تكمن الإجابة عن هذا السؤال في طبيعة تكوين المؤشرين. وتحديداً، فإن الرقم القياسي لأسعار الجملة يتأثر بالتحرك في سعر الصرف نظراً لأنه يستند أساساً إلى التغيرات في أسعار السلع القابلة للتجارة. وذلك في حين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يتم حسابه أيضاً بالتغيرات في أسعار

الأسعار وهوامش الربح

أما الاختلاف الأخير بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة فيتمثل في الأسعار المستخدمة في حساب كلا المؤشرين. وتحديداً، فإن معدل التغيير في الأول يتم حسابه باستخدام أسعار التجزئة، والتي يتم الحصول عليها من منافذ البيع للمستهلكين. في حين أن معدل التغيير في الأخير يتم حسابه باستخدام أسعار الجملة، وهي وفقاً لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أسعار بيع السلع قبل أن يُدخل عليها تجار الجملة أو التجزئة أية تعديلات في الشكل أو المضمون. ويتم الحصول على أسعار الجملة من منافذ الإنتاج. وبطبيعة الأمر، فإن أسعار المستهلكين أعلى من أسعار الجملة نظراً لهامش الربح الذي يضيفه تجار التجزئة.

جدول (٢): الأوزان النسبية للمنتجات المستخدمة في حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة في مصر (نسبة مئوية)*

الأوزان	المنتجات
٣٤,٩٨	منتجات المزارع
١٩,٦٦	المواد الغذائية
٤,٥١	المشروبات والتبغ
٤,٠٧	الخياط والمنسوجات
٢,٦٠	الملابس الجاهزة
١,٧١	الجلود والأحذية
١,٧٠	الأخشاب ومنتجاتها
١,٩٥	الورق ومنتجاته
٥,٨٦	الكيمائيات ومنتجاتها
٤,٧٧	الوقود ومشتقاته
١,٥٩	المطاط والبلاستيك
٣,٥٣	المنتجات المعدنية غير المعدنية
٤,٧٨	المعادن
٥,٨٩	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
١,٧٣	معدات النقل
٠,٦٧	منتجات صناعية أخرى

* تستند الأوزان إلى متوسط الناتج الصناعي والزراعي في عامي ١٩٨٦/١٩٨٧ و ١٩٨٧/١٩٨٨. المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير ٢٠٠٤.

وعند أخذ جميع الاختلافات المنهجية بين المؤشرين في الاعتبار، قد يستنتج البعض أن هذا التباين مرجعه هذه الاختلافات فقط. إلا أن هذه النتيجة قد لا تكون صحيحة، نظراً لأن التباين قد ينجم أيضاً عن التحولات في السياسات الاقتصادية المتبعة مثل سياسة سعر الصرف أو الدعم السلعي، مما يستدعي محاولة فهم الطرق التي من خلالها تؤثر هذه التحولات على التضخم، على الأقل بهدف تشكيل توقعات معقولة حول اتجاه معدل التضخم مستقبلاً، وهو ما سوف نناقشه بالتفصيل في القسم التالي.

٤- ملاحظات ختامية

كان متوقعا أن تشهد معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة اتجاها تصاعديا في مصر خلال الآونة الأخيرة، نظرا للانخفاض الملموس في سعر الصرف. بيد أن الأمر غير المتوقع هو اتساع الفجوة بين معدلات تغير المؤشرين حتى بلغت ١٠٪ عام ٢٠٠٣. ويفسر هذا العدد من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية هذا التباين باختلاف طريقة حساب المؤشرين، وبالتالي أثر سعر الصرف والدعم السلعي عليهما.

وفضلا عن تفسير التباين بين المؤشرين في الآونة الأخيرة، تشير الدراسة إلى احتمال زيادة أسعار المستهلكين مستقبلا. ويرجع هذا الاحتمال إلى أنه في حالة تزايد الضغوط لاستعادة التوازن المالي، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار الإدارية و/أو خفض الدعم، وكلاهما من شأنه ارتفاع أسعار المستهلكين. وعليه، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في أهداف السياسة النقدية، وهو ما قد يستدعي رفع سعر الفائدة و/أو خفض سعر الصرف بغية الحد من التضخم. كما يتعين في ذات الوقت الإسراع في تطوير السياسة المالية بهدف تفادي الضغوط التضخمية مستقبلا. وأخيرا، يجب النظر في اتباع سياسات بديلة عن الدعم السلعي والأسعار الإدارية، مثل الدعم المباشر للدخول بالنسبة لمحدودي الدخل.

الهوامش:

١ يتم التعبير عن مؤشر Laspyres كمتوسط مرجح للتغيرات في أسعار السلع بين سنة الأساس والعام الحالي باستخدام الصيغة الآتية:

$$L_t = \frac{\sum_i p_{i,t} q_{i,0}}{\sum_i p_{i,0} q_{i,0}} \quad w_{i,0} = \frac{p_{i,0} q_{i,0}}{\sum_i p_{i,0} q_{i,0}}$$

حيث يمثل $p_{i,t}$ سعر السلعة i خلال الفترة t ، و $q_{i,0}$ كمية السلعة i خلال سنة الأساس 0 ، و $w_{i,0}$ هو وزن السلعة i خلال فترة الأساس 0 . ولمزيد من التفاصيل والتقييم للمنهجية المتبعة في مصر، يرجى مراجعة (Fares 1997).

٢ هذا العدد صدر أيضا باللغة الإنجليزية.

المراجع:

- Fares, Hala. 1997. "Cross-Country Comparison: Construction of the Consumer Price Index." *Working Paper Series*, No. 20. Egypt: The Egyptian Center for Economic Studies.
- Svensson, L. 1998. "Open Economy Inflation Targeting." Manuscript, University of Stockholm.

كتب هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية د. أحمد جلال، ود. عبير الشناوي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية
مبنى نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن - كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ - مصر
تليفون ٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)
E-mail: ecses@ecses.org <http://www.ecses.org>

السلع غير القابلة للتجارة، والتي تقدر بـ ٣٠.٣٪ من إجمالي السلع والخدمات المستخدمة في تكوين هذا المؤشر. ويعد تأثير التحرك في سعر الصرف على أسعار السلع القابلة للتجارة مباشرة وفوريا، في حين أن تأثيره على أسعار السلع غير القابلة للتجارة غير مباشر ويستغرق بعض الوقت. وفي كلا الحالتين، فقد أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته مصر في السنوات الأخيرة إلى إضعاف تأثير سعر الصرف، نظرا لأن المنتجين عادة ما ينزعون إلى الاستجابة لتزايد الطلب المحلي والخارجي من خلال رفع مستوى الطاقة المستغلة بدلا من زيادة الأسعار خلال فترات الركود.

سياسة الدعم السلعي

كما تشير النظرية الاقتصادية أيضا إلى أن الأسعار المحلية لا ترتفع استجابة لانخفاض سعر الصرف إذا كانت الأسعار محددة إداريا ولا تخضع لآليات السوق، أو في حالة قيام الحكومة بزيادة دعم السلع الاستهلاكية. وكلاهما ينطبق على حالة مصر، وكان له انعكاسات متباينة على معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار الجملة.

ففيما يتعلق بالأسعار الإدارية، يتضمن كلا المؤشرين سلعا محددة بأقل من أسعار السوق، ولا يتم تعديل أسعارها بشكل منتظم (مثل بعض المواد الغذائية والأدوية). إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يشمل سلعا مسعرة إداريا لا يتضمنها الرقم القياسي لأسعار الجملة (مثل السلع غير القابلة للتجارة كالخدمات الطبية، السكن، النقل والاتصالات، التعليم، المواد الثقافية والترفيهية، وبنود الإنفاق الخاص). وقد ترتب على ذلك انخفاض معدلات التغير في أسعار المستهلكين مقارنة بأسعار الجملة.

وينطبق ما تقدم أيضا على سياسة الدعم السلعي، إذ يتضمن كلا المؤشرين سلعا مدعمة (مثل الخبز، الدقيق، السكر، الشاي والزيت)، والتي زادت نسب الدعم الموجهة إليها بعد انخفاض سعر الصرف. إلا أن الوزن النسبي لبند المواد الغذائية أعلى في حالة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (٥٦.٣٪) من نظيره في الرقم القياسي لأسعار الجملة (١٩.٧٪). وقد يساعد هذا أيضا على تفسير سبب انخفاض معدلات التغير الملحوظة في الأول مقارنة بالآخر.

ويرجع الهدف من الأسعار الإدارية وسياسة الدعم السلعي المباشر إلى رغبة الحكومة في حماية محدودودي الدخل من ارتفاع معدل التضخم. إلا أن هذه السياسات تعمل على كبح معدل التضخم (suppressing inflation)، وليس القضاء عليه. وفي حالة بلوغ عجز الموازنة مستوى يصعب استدامته، فقد يتعذر الاستمرار في تقديم هذا الدعم، الأمر الذي سوف يستلزم رفع الأسعار وإلغاء الدعم الصريح، وكلاهما من شأنه زيادة أسعار المستهلكين. وهذا يعني أن معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة قد تكون أقرب إلى الاتجاهات المستقبلية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من التغيرات في الأخير.